http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2224) السنة التاسعة - الاربعاء (17) آب 2011

جراحون بلا مشرط!

أطباء ناجون: عشائر متخصصة في "مكافآت" ما بعد الموت تهدد حياتنا

التقيته في احد مطارات اوروبا، كنت منشغلا بدفع حقائبي الثقيلة في صالة الانتظار، وفجأة رأيته يهم بالدخول الى القاعة ويجلس بالقرب مني. ترددت كثيرا قبل أن أتحدث معه، لاسيما وان أكثر المسافرين لا يرغبون بالحديث مع غرباء في المطارات.
كانت سنوات العمر قد تركت علامات في وجهه، ورعشة يده التي تبرز منها العروق، امسك بجهاز "الموبايل" وبدت عليه صعوبة ايجاد الرقم الذي يريد الاتصال به ،محاولا البحث في سترته البنية عن نظاراته -كما اعتقد- حينها استثمرت الفرصة لأتقرب منه ، وقلت "هل أساعدك في الاتصال"؟ استغرب سؤالي ولهجتي العراقية ، وسألني "أنت عراقي" ، فقلت " بالتأكيد يا دكتور سعد" . زادت علامات الاستغراب والدهشة، ولم البث أن بحثت له عن "سارة" التي كان يريد الاتصال بها كما اخبرني حتى سألني "كيف تعرفني"؟ .

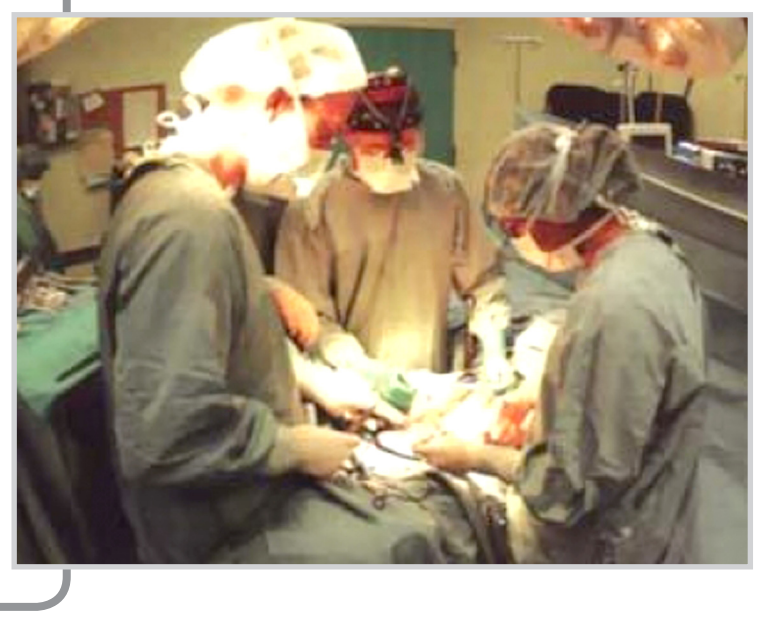

أعد الملف/ وائل نعمة - إيناس طارق

في بغداد حين كانت السيارات تعتبر صعود الأرصفة "شطارة" تمكنت من "الهروب" في احد الأزقة الضيقة في منطقة البتاوين ، بعد ان كان وضع الشارع مريبا لانه وقبل دقائق كانت سيارة "مفخخة" قد القت بحديدها الساخن على اجساد المارين في "السعدون" .

ركنا السيارة وهرعنا مذعورين الى احدى "البنايات" التي تتزاحم فيها أسماء الأطباء ، وكنا نقصد احد الاطباء . كانت حالة صديقي متأخرة لانه يعاني من تليف في الكبد ، وانها المرة السابعة التي نأتي بها الى الطبيب نفسه ، واصبحت ملامحه وصوته من السهولة تذكرها ، فلم يكن مستحيلا ان اتعرف عليه على الرغم من مرور ست سنوات .

قلت له " كنت أرفق احد المرضى لعيادتك منذ سنوات " ، ضحك وبدت عضلات وجهه مرتاحة اكثر ، خصوصا وانه كان قد ترك العراق بعد تهديدات وملاحقة من قبل افراد عشيرة "....." لان ابنهم لم يشف من مرضه بعد عدة عمليات أجريت له كانت علي يد الطبيب "سعد".

كنت أتوقعه ان يسافر لحضور مؤتمر طبي او في رحلة سياحة ، لكنه وبعد ان اتصل بابنته في هولندا ، أكد لي ان الاخطاء الطبية واردة وانه من الممكن ان يتعرض الطبيب الى بعض الإخفاقات في عمله ، خصوصا وان مستشفياتنا تعاني الكثير من النقص في الخدمات والاجهزة وحتى الادوية ، فضلا عن نقص الخبرات بسبب سنوات "الحصار" التي وضعت الاطباء في "زجاجة" وأغلقت بسدادة محكمة ، ما جعل الكثير منهم يعتمد في عمله على خبرته السابقة دون ان يكون على تواصل مع العالم الخارجي والتعرف على تقنيات العمليات الجراحية ، والاجهزة الحديثة.

احتجاجات ضد الفصل العشائري

تذكرت هذا اللقاء وانا اسمع باحتجاجات بعض الاطباء من تكرار ظاهرة مطالبة الأطباء بالفصل العشائري وتهديدهم من قبل بعض ذوي المرضى الذين يتعرضون الى مضاعفات صحية بعد العلاج او التداخل الجراحي ، وقد دفع الكثير من الزملاء – حسب بيانات الاحتجاج – مبالغ الفصل الكبيرة على الرغم من عدم إثبات التحقيق مسؤوليتهم عنه لتفادي التهديدات التي قد تواجه حياتهم في ظل ظرف امني متوتر وغياب قانون يحمي الأطباء.

ومن هذا المنطلق وتضامنا مع بعض الزملاء العاملين في مستشفى الكاظمية التعليمي الذين تعرضوا للتهديد جراء مثل هذه الحالة ..وقف أطباء المستشفى ومعهم فرع النقابة في بغداد معتصمين للاحتجاج ضد هذه الممارسات التي تتكرر ضدهم من دون وجود رادع من سلطة او قانون يحمي الأطباء ويضمن حقوقهم أمام أمثال هذه الحالات.

ويضيف البيان " ان حصول المضاعفات الصحية لكثير من المرضى لا يعني بالضرورة وجود تقصير أو إهمال من قبل الطبيب ، كما ان إثبات تقصير الطبيب أو إهماله مسؤولية اللجان التحقيقية الفنية المختصة التي من شأنها تحميل الطبيب المسؤولية الأخلاقية والجزائية حال ثبوت إهماله او تقصيره" .

ونود التذكير بأن الأطباء هم من أكثر الشرائح المعرضة للتهديد وقد فقدنا مع الأسف الشديد نخبة طيبة من خيرة الأطباء الذين ذهبوا ضحايا الأعمال الإجرامية للإرهابيين وضعفاء النفوس ..كما تعرض الكثير منهم الى التهديد والخطف والابتزاز مما أضطر العديد الى الهجرة والعمل خارج العراق وفقد البلد كوادر مهمة هو في أمس الحاجة لها في هذه المرحلة الحساسة من تاريخه وهو يكافح من اجل اعمار ما هدمته سني القهر والظلم والتخريب.

أننا نقف مع زملائنا في اعتصامهم ونؤيد مطالبهم سيما الدعوة الى الإسراع في تشريع قانون حماية الأطباء آملين ان يلفت هذا الاعتصام أنظار المسؤولين للمساهمة في تشريع هذا القانون.

وبحسب المتحدث باسم نقابة الأطباء في بغداد الدكتور سعد الخزعلي، الذي أوضح ان حوادث التهديد والابتزاز للاطباء باستغلال الفصل العشائري، متواصلة منذ زمن، بدون رادع من سلطة او قانون يحمي الأطباء ويضمن حقوقهم من هذه الحالات.

وأوضح الدكتور الخزعلي، وهو استاذ في كلية الطب أيضا، أن حصول المضاعفات الصحية لبعض المرضى لا يعني بالضرورة وجود تقصير أو إهمال من قبل الطبيب، كما أن إثبات تقصير الطبيب أو إهماله مسؤولية اللجان التحقيقية الفنية المختصة،التي من شأنها تحميل الطبيب المسؤولية الجزائية والأخلاقية في حال ثبوت إهماله أو تقصيره.

وألقى مجموعة من الاطباء باللائمة على الجهات الرسمية والصحية لعدم دفاعها عن الأطباء، مستحضرين حادثة إضراب عام شارك به أطباء أردنيون في مستشفيات الأردن، احتجاجا على تعرض زميل لهم الى اعتداء من قبل مراجعين، مقارنا بينها وبين صمت المؤسسات عما يعانيه الأطباء العراقيون. مؤكدين أن السكوت عن التجاوز على القانون وإشاعة مفاهيم التعصب العشائري في قضايا طبية وتخصصية يمثل عاملا مضافا في تهجير الأطباء العراقيين.

استثمار الفرص !

من جانبه، يشدد الطبيب عادل سامي على ان ظاهرة المطالبة بالفصل العشائري ارعبت الكثير من الجراحين وجعلتهم يفرون من اجراء العمليات خوفا من حدوث اخطاء طبية.

سامي وهو احد الشهود على حالات التهديد العشائري بأخذ الثأر يؤكد ان الكثير من الاطباء تركوا البلاد هربا من الملاحقات "القبيلة" وآخرون اضطروا الى دفع اموال للحفاظ على حياتهم .

فيما يتحدث الطبيب (م .ن) الذي قام بعملية جراحية لاحدى النساء ،وعلى الرغم من ان العملية جرت بشكل جيد الا ان المرأة ذات الأربعين عاما قد توفيت .

يؤكد الطبيب ان الوفاة جاءت نتيجة جلطة دموية وهي حالة لا علاقة لها بالعملية الجراحية التي قمت بها ، الا انها في غضون ساعات من وفاتها ،بدأت تصلني المكالمات والرسائل عبر الموبايل وتحمل لغة التهديد .

ومعظم الاتصالات التي وردت الى الطبيب كانت تشبه "الفرصة" التي استثمرها أهل المتوفية للحصول على اموال (رب ضارة نافعة) كما يقول المثل، ويقول الطبيب أيضا " لم يكن من الممكن الاستمرار بعملي او العيش بهدوء في منزلي الذي اصبحت حديقته تنتشر فيها بذور "الرصاص" وقصاصات الورق التي أصحو عليها وهي تتوعدني بالقتل . في النهاية اتفقوا علي دفع مبلغ وصل بعد "الخصومات" و"الخواطر" لهذه العشيرة وتلك الى عشرة ملايين ، وهو وفق "مقررات" جلسة العشيرة.

من يحدد المسؤولية ؟

من جهتها، تحدثت إحدى النساء وهي كما تقول شاهد عيان عن حالة ولادة لامرأة بقيت تعاني الام المخاض طوال الليل بينما كانت الطبيبة تهنأ بنوم عميق في احد المستشفيات ، حيث تنازلت الطبيبة ونزلت لترى مريضتها بعد ان قارب رحم المرأة على الانفجار ووصلت الى مرحلة الخطر فسارعت الطبيبة بإدخالها الى صالة العمليات وفي الصالة اضطرت الطبيبة الى قلع رحم الأم وتوفي الجنين ودخلت الام في غيبوبة وصلت إلى يومين.

وتشكك "هدى" الشاهدة على الحالة في مدى قدرة القوانين العراقية "إن وجدت " وتحديد المسؤولية ومعاقبة المقصر . وهو ما قد يدفع البعض الى اللجوء الى الأعراف العشائرية للحصول على حقه.

- هروب العديد من الأطباء بعد ملاحقتهم عشائريا
- قانونيون: العرف العشائري تمرد على القانون

استثمارات من نوع جديد.. شيوخ عشائر يسحقون القانون

فيما يشير الخبير القانوني عدنان الكعبي الى ان التدخلات العشائرية في القانون العراقي ليس لها اي اساس ولا يوجد نص يشير اليه ، وان ما يتعرض له الاطباء من تهديدات بالقتل او دفع مبلغ من المال كتعويض عن المريض اذا فقد حياته او اصيب بضرر جسدي هو مخالف قانونيا.

الكعبي يؤكد ان القانون يلزم الطبيب في حالة ان يكون متعمداً اهمال علاج المريض ،و ان قيام الطبيب بالعلاج هو غاية وليس الزاما قانونيا .كما لا يحدد القانون نتيجة العملية ان نجحت او فشلت ،فمن غير المستبعد ان يكون المريض مصابا بامراض تسببت بموته ولا دخل للطبيب بذلك .

من جانب اخر، يشدد الكعبي على ان القانون يحدد الخطأ العمد بالحرفة المهنية ، وبذلك ان التقصير المتعمد من قبل الطبيب يصبح في صالح المريض، ويستطيع هو وذووه اللجوء الى القانون وتقديم شكوى في المحاكم الجنائية . لافتا في الوقت نفسه الى استغلال بعض العوائل للاخطاء الطبية التي يتعرض لها أبنائهم اثناء العلاج او حين اجراء عملية فيقوموا باطلاق التهديدات بالقتل او "فصل عشائري" من اجل الحصول على المال فقط ،وهناك عشائر تستغل هذه الحوادث فـ"تفصل" الطبيب بـ ٤٠ او ٣٠ مليون دينار والطبيب يضطر الى مسايرة الامر خوفاً من المجهول وما يخفيه القدر له من حوادث مفاجئة .

ويذكر الكعبي حالة حدثت في محافظة بابل حين تعرض احد الاطباء الى التهديد بالقتل في الحلة اذا لم يتزوج فتاة فقدت بصرها ، ولم يكن هو السبب في ذلك وهذا الامر كان قد وضحه لعائلتها بانها اذا استمرت بعلاج عينها بهذه الطريقة تفقد البصر لكنهم اصروا على علاجها ،عائلة الفتاة طلبوا بـ"فصل عشائري من الطبيب لانه السبب حسب قولهم ،والفصل كان تعويضا ماليا والزامه الزواج منها والا يدفع حياته ثمن رفضه شروطهم.

هذه القضية هي مثال بسيط جدا لما يتعرض له الاطباء من ابتزاز من قبل بعض الاشخاص الذين يجهلون القانون ،ويستغلون ضعف تطبيقه ،وهو ما يعتبره الكعبي عدم وعي وادراك من قبل المجتمع لمفهوم الدولة المدنية وسلطة القضاء في الفصل بالمنازعات ، عادا الاوضاع السياسية هي من شجعت على بروز تلك الظاهرة الى العلن وتصدرها واجهة الحكم بين الاطراف . داعيا الى الابتعاد عن اللجوء الى العشائر في حل المنازعات واعطاء القضاء والقانون دورا اكبر ، وهجرة فكرة وثقافة "الصغير يأكل الكبير" ، وان الموضوع خطير ويحتاج الى اعادة تقدير ومراقبة وضوابط من الدولة التي يعتبرها القانوني سبباً في نمو ثقافة العشائر وتمددها على ثقافة الدولة المدنية بسبب ضعفها في السيطرة على الأوضاع الأمنية الامر الذي جعل العشائر تستغل ذلك الضعف لبسط نفوذها وإهمالها لقانون حل النزاعات بين المواطنين صادر منذ عام (١٩٥١) وهو قانون مدني معمول به لفض النزاعات ومحاسبة المقصرين .

القانون ضعيف أمام العرف العشائري

فيما اوضح المحامي عدنان السعد عضو نقابة المحامين العراقيين ان الاطباء يتعرضون الى الاستفزاز من قبل اشخاص يجعلونهم "كبش فداء" حيث يستغلون مرض احد افراد عوائلهم ويصرون على اجراء عملية جراحية على الرغم من توضيح الاطباء ان اجراء عملية قد يفقد مريضهم حياته على اثرها لكنهم يشددون على اجرائها.

السعد يؤكد ان بعض العمليات تجرى ويخرج المريض سليما من الصالة ، وبعد وفاة المريض بفترة يذهبون ليهددوا الطبيب بالقتل وإلا فالحل باللجوء الى الفصل العشائري.مشددا على ان هذا الامر جعل الكثير من الاطباء يهاجروا ويعزف الآخرون عن معالجة المرضى واكتفوا بالمستشفيات الحكومية لمزاولة المهنة الطبية. ونوه المحامي بالمصطلح القانوني الذي يقول "المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً" ،ومعناه ان القانون ضعيف والعشائر هي التي تحكم ، وما يؤكده ما حدث قبل فترة مع طبيب اسنان الذي ابرح ضرباً في عيادته حينما كان يقلع ضرس طفل صغير توفي في حينها. الطبيب هرب والأب طلب قتله او فصله عشائرياً ، وماكان من الطبيب الا ان يطلب اعتماد تقرير تشريح الطب العدلي للفصل في الحالة الذي رفضته عائلة الطفل وتصمم على ان الطبيب هو من قتله وكل ذلك بسبب عدم وجود ثقافة القانون انما القوة للعشيرة الاكثر اسما وحجماً في البلاد.

واكدت الاكاديمة ابتسام احمد ان القانون العراقي ضعيف وهو السبب في تشجيع بروز دور العشائر، ولو كانت الحكومة قوية لما اخذت العشائر اي دور في البلاد.

ابتسام تلفت الى ان الدستور هو الذي اعطاء القوة للعشائر من خلال المادة ٤٥ والتي نصت " على ان (تحرص الدولة على النهوض بالقبائل والعشائر العراقية ،وتهتم بشؤونها بما ينسجم مع الدين والقانون ، وتعزز قيمها الإنسانية النبيلة ، بما يساهم في تطوير المجتمع ، وتمنع الاعراف العشائرية التي تتنافى مع حقوق الانسان. لكن ما تفعله العشائر الان هو يتنافى مع ابسط حقوق الانسان فالطبيب هو انسان ويؤدي انبل خدمة في الكون لا ان يتعرض الى التهديد والابتزاز المالي).

نسب السهو والإهمال

فيما أشار عبد الزهرة آل ماجد أستاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد الى ان المجتمع العراقي تأثر بشكل كبير بما حدث له من تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية فضلا عن ضعف الحكومة في السيطرة على الاوضاع في كافة المجالات ماجعل البعض يلجأ الى لغة العشائر بدلا من القانون.

واكد ال ماجد ان ضعف الدولة هو سبب سيطرة اشخاص يمثلون عشائر معينة ، وان معظمهم كانوا قادة عسكريين او لهم مكانة متميزة في الدولة ، وهم يجمعون أشخاصا كثر حولهم باسم العشيرة ويبدون بفرض فصولهم "اذا تعرض شخص الى حادث او موت مفاجئ او خطف والكثير من الحوادث الاخرى" .مشددا على ان كل القوانين في العالم تضع نسبة ٥٪ و١٠٪ للاطباء بالسماح لهم بالسهو او الإهمال لكن الان زمن القوة العشائرية المتحكمة بالوضع العراقي.

بالمقابل اكد مصدر امني رفيع المستوى من وزارة الداخلية رفض ذكر اسمه ان مراكز الشرطة لم تستقبل اي شكاوى من اي طبيب تعرض الى التهديد او الابتزاز المالي والسبب في ذلك هو خوف الطبيب على سمعته واسمه المهني .

المصدر يعتبر ان هذا الامر كان حافزاً كبيراً لاستغلال البعض لمقاضاة الاطباء وجعلهم يدفعون المال في حالة تعرضهم الى الاذى غير المتعمد او نتيجة وفاة المريض ،مشددا على ان وزارة الداخلية مستعدة لتوفير الحماية ومحاسبة من يبتز الأطباء ومحاسبته قانونياً لان لغة التهديد هي وحدها جريمة يحاسب عليها القانون.

وزارة الصحة تشدد على موقفها الداعم للأطباء.. وترفض القيم العشائرية

من جانبه، يلفت وكيل وزارة الصحة الى ان الوزارة كان موقفها واضحا وصريحا من تعرض الاطباء الى "الفصل عشائري" و كانت دائما الى جانب الطبيب الذي لم يقصر في واجبه المهني .

ويضيف احمد الساعدي : أن من يثبت تقصير الطبيب عليه ان يحاسبه وفق القانون ويحال الى المحاكم المختصة لكن ان يهدد طبيب ويطالب "بفصل عشائري" لوفاة مريض يثبت تقريره الطبي في ما بعد انه تعرض لنوبة او عارض مرضي بعيد عن حالة المعالجة التي يتلاقها من الطبيب هذا لايمكن السكوت عنه. منوها بان الوزارة قد عملت وبشكل وبالاتفاق مع عمليات بغداد للقبض على من يقوم باطلاق تهديدات ضد الاطباء بالقتل او مقايضتهم ماديا.

يشار الى ان وزارة الصحة قد كشفت في وقت سابق عن ان البلاد تعاني من شحة حادة في عدد الأطباء، وهي بحاجة إلى مائة ألف طبيب في حين لا يتجاوز عدد الموجودين منهم حاليا الـ٢٠ ألفا فقط،لاسيما من المتخصصين من جراء هجرة معظمهم خلال الأعوام الماضية، وأن عدد المتخرجين الجدد من الأطباء لا ينسجم مع الزيادة السكانية في البلاد.

وأفادت الوزارة بأن ثمانية آلاف طبيب من المتخصصين تركوا البلاد ولم يعد منهم إلى العراق غير ألفي طبيب، وحتى لو عاد الأطباء المغتربون كافة ستظل الوزارة بحاجة إلى نحو ٧٠ ألف طبيب. وهاجر عدد كبير من الأطباء خلال الأعوام الماضية بسبب حالة الانفلات الأمني وتعرض الكثير منهم لأعمال عنف، في حين دعتهم الحكومة العام الماضي للعودة وتعهدت بتوفير الحماية اللازمة لهم بعد التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية.

من جهتها، نددت منظمة صحة بلا قيود الحكومة العراقية بسبب عدم وجود تدابير لحماية العقول العراقية في مجال الطب والصيدلة، وقالت الدكتورة سوزان الصفار رئيسة المنظمة ان هجرة الاطباء الى الغرب الاوروبي والخليج العربي ومصر وسوريا وتركيا يعني فشل الحكومة في استيعاب ابنائها والحفاظ على ثروتها العلمية.

وتابعت ان وجود ٣٠٠ طبيب من اصل عراقي يعمل في قطاع الرعاية الصحية في السويد، يشكل صدمة كبيرة في حين قطاع الصحة متهالك الى درجة الاعياء وتابعت لو تمت الاستفادة من خبرات الاطباء العراقيين في السويد لدعم القطاع الصحي في العراق وخصوصا اولئك المتمرسين لما وصلنا الى درجة بان اجراء عملية لفتح شريان تحتاج السفر الى الهند او تركيا.

وكان وزير الشؤون الاجتماعية السويدي يوران هيغلوند قد اعلن خلال زيارته العراق قبل أشهر ان هنالك ما يقرب من ٣٠٠ طبيب من اصل عراقي يعمل في قطاع الرعاية الصحية في السويد.